جامعة قاصدي مرباح ـ ورقلة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: تسيير مؤسسات صغيرة و متوسطة

من إعداد الطالب: صياغ ياسين

بعنوان:

مساهمة القروض البنكية في حل مشكل التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري.CPA

فرع تقرت 2008-2012

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور /دادن عبد الوهاب	(أستاذ محاضر أ – جامعة قاصدي مرباح- ورقلة) رئيسا
الدكتور / بهدي عيسى	(أستاذ محاضر أ – جامعة قاصدي مرباح- ورقلة) مشرفا
الأستاذة /محسن عواطف	(أستاذ مساعد – جامعة قاصدي مرباح- ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية: 2013/2012

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا، ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا.

إلى منبع العز و الفضل، إلى صاحب أكبر فضل علي، إلى الذي علمني و أدبني و وقف بجانبي و أضاء لي الدرب بحبه و ثقته، إلى من زرع المبادئ و الأخلاق الحسنة،حفظه الله، إلى أبي العزيز.

إلى من غرست فينا العطف صفحات، وصفت لنا الأمل طرقات، ومسحت بإبتسامتها من عيوننا آلام الحياة، وفي صلاتها كم أكثرت من الدعوات، حفظها الرحمان وأطال عمرها، إلى أمي الغالية.

إلى من عشت سنوات حياتي معهم، أخوتي

إلى أعمامي وعمتي، وأخوالي و خالاتي، وأبنائهم. وإلى كل أفراد عائلتي .

إلى أصدقائي ة رفقاء دربي .

وإلى كل من قدم لي يد العون لإتمام هذا العمل، وتمنى لي النجاح، وبث في نفسي روح المثابرة والمضي قدما في دروب الحياة، وأسعده نجاحي.

أهدي هذا العمل، وأشكر كل من قدم لي عونا وساعدني على إتمامه.

شكر وتقدير

الشكر كل الشكر لله عز وجل الذي أكرمنا بنعمة الدين و العلم و النعم الأخرى .
أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من مد لنا يد المساعدة ولو بالكلمة الطيبة ، لإنجاز هذا العمل المتواضع ، و نخص بالذكر :

الأستاذ المشرف بهدبي عيسى على قبوله الإشراف على هذا البحث، وعلى ما قدمه من توجيهات و نصائح قيمة إما على مستوى المنهجية أو المضمون العلمي.
و نتقدم بالشكر إلى كل أساتذتنا الكرام الذين أشرفوا علينا طوال مدة دراستنا .

تقبلوا منا فائق الاحترام و التقدير.

الفهرس

الإهداء.....I
الشكر..... II
الملخص III
الفهرس..... IV
قائمة الجداول.....V
المقدمة.....أ
الفصل الأول : الواقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة **03**
المبحث الأول : إشكالية تمويل PME **03**
المطلب الأول : مصادر التمويل الكلاسكية **03**
الفرع الأول : التمويل الداخلي PME **03**
الفرع الثاني : التمويل الخارجي .PME.....**03**
المطلب الثاني : الطرق المستحدثة لتمويل PME.....**04**
الفرع الأول : اسباب المويل الايجاري **05**
الفرع الثاني : التمويل بشركات راس المال المخاطر **05**
المطلب الثالث : مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة **05**
الفرع الأول : مشاكل متعلقة بالتمويل المصرفي **05**
الفرع الثاني : مشاكل متعلقة بالمؤسسة.....**06**
المبحث الثاني : الهياكل المنشاة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة **07**
المطلب الأول : الهياكل القانونية **07**
الفرع الأول : المرسوم التشريعي لسنة1993 المتعلق **08**
الفرع الثاني : الامررقم01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار **08**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمية **08**
الفرع الأول : الوزارة المنتدبة للمؤسسات.PME **09**
الفرع الثاني : الوكالة الوطنية لدعم بشغيل الشباب.....**09**
الفرع الثالث : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **09**
الفرع الرابع : الوكالة الوطنية لترقية الصناعات الصغيرة و المتوسطة **10**
الفرع الخامس : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **09**

المطلب الثالث : الهياكل المالية 10
الفرع الأول : صندوق ضمان القروض 11
الفرع الثاني : بروتوكول اتفاق مع هيئة وطنية مالية 11
الفرع الثالث : برنامج تأهيل المؤسسات PME 11
المبحث الثالث : الدراسات السابقة 12
المطلب الأول : أطروحة دكتوراه يوسف قريشي 12
الفرع الأول : الاشكالية و التسائلات و الفرضيات 12
الفرع الثاني : منهج البحث 12
الفرع الثالث : نتائج الدراسة 12
الفرع الرابع : المقارنة 12
المطلب الثاني : رسالة ماجستير محسن عواطف 13
الفرع الأول : الاشكالية و التسائلات و الفرضيات 12
الفرع الثاني : منهج البحث 12
الفرع الثالث : نتائج الدراسة 13
الفرع الرابع : المقارنة 14
المطلب الثالث : مذكرة ماستر حنان سلاوتي 15
الفرع الأول : الاشكالية و التسائلات و الفرضيات 14
الفرع الثاني : أهداف البحث 14
الفرع الثالث : نتائج الدراسة 16
الفرع الرابع : المقارنة 17
خلاصة الفصل 17
الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية 21
المبحث الأول : الطريقة و الأدوات 21
المطلب الأول : الطريقة 21
الفرع الأول : اختيار مجتمع الدراسة 21
الفرع الثاني : تحديد المتغيرات 23
الفرع الثالث : تلخيص المعطيات المتحصل عليها 23

المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة 23
المبحث الثاني : النتائج و المناقشة 24
المطلب الأول : النتائج 24
الفرع الأول : تركيب ملف القرض 24
الفرع الثاني : احصائيات القروض الممنوحة من طرف البنك 25
الفرع الثالث : تطور عدد PME في ورقلة 28
الفرع الرابع : نسب تمويل البنك PME 31
المطلب الثاني : المناقشة 31
الفرع الأول : التفسير 32
الفرع الثاني : ربط النتائج بالفرضيات 33
الفرع الثالث : الاستنتاجات 34
الفرع الرابع : الحلول 35
خلاصة الفصل 36
الخاتمة 38
المراجع 41
الملاحق 45
الفهرس 55

قائمة المحتويات

الإهداء ..... **I**
الشكر..... II
الملخص III
قائمة المحتويات IV
قائمة الجداول V
المقدمة.....أ
الفصل الأول : الواقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة **01**
تمهيد **03**
المبحث الأول : مصادر و مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة **03**
المبحث الثاني : الهياكل المنشاة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة **07**
المبحث الثالث : الدراسات السابقة **12**
الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية **19**
تمهيد **19**
المبحث الأول : الطريقة و الأدوات **19**
المبحث الثاني : النتائج و المناقشة **23**
خلاصة الفصل **35**
الخاتمة **37**
المراجع **41**
الملاحق..... **45**
الفهرس..... **55**

الإهداء

الشكر

الملخص

قائمة
الجداول

المقدمة

الفصل الأول

الفصل الثاني

الخاتمة

المراجع

الملاحق

الفهرس

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–

كلية علوم الاقتصادية والتجارية و التسيير

قسم علـوم التســـيير

المستوى: الثانية ماستر

تخصص: تسيير مؤسسات صغيرة

مشروع مذكرة تخرج ماستر :

مساهمة القروض البنكية في حل مشكل التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA.
فرع تقرت

من إعداد الطلب:

- صياغ ياسين.

تحت إشراف:

د. بهدي عيسى .

السنة الجامعية2013/2012

المقدمة :

إن المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة و الصغيرة و المتوسطة بصفة خاصة تجاوزت الكثير من الصعوبات خاصة التمويلية منها في الدول المتقدمة بفضل الابتكار و استخدام تقنيات حديثة بما يمكنها من التحكم في المخاطر و التكاليف ومن ثم خدمة القطاع .لكن مثيلاتها في دول الجنوب عامة و الجزائر خاصة لازالت تتخبط و تواجه الكثير من الصعوبات من أبرزها مشكلة التمويل التي أصبحت الشبح و الحاجز الذي يعيق تطورها في بدءا من مرحلة الإنشاء إلى التوسع و هذا نظرا لأن منح المصارف القروض يتطلب فضلا عن دراسة الجدوى توفر الضمانات الكافية لمنح القروض و مخاطر أخرى . ومن هذا نطرح الإشكال التالي :

ما مدى مساهمة القروض البنكية في حل مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟

وهو بذاته يتجزأ إلى التساؤلات التالية :

- ما هو حال التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟
- ما مدى فعالية الهيئات المستحدثة من طرف الحكومة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟ و ما هي آفاق تمويل هذا القطاع ؟

و منه نفرض ما يلي

- ✓ يراعي التمويل المصرفي حال و ظروف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في منحه القروض و يضع حوافز و تساهيل لها على غرار المؤسسات الكبيرة ،
- ✓ معظم الهياكل و الوكالات المستحدثة منشأة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لذلك تراعي العوائق التي تواجهها و لا تفرض عليها التزامات فوق طاقتها .و تتمثل أهم البدائل التمويلية الأخرى في التمويل الاسلامي و أنواعه...

مبررات اختيار الموضوع :

يعتبر التمويل العمود الفقري لإنشاء وتشغيل و توسيع المؤسسات بمختلف طبيعتها ونشاطاتها وأحجامها ، لذا تحتاج المؤسسات بشكل متواصل إلى الأموال من مصادر مختلفة لتغطية نفقاتها المختلفة ،من آلات ومعدات ومواد أولية ، وغيرها من الأصول الثابتة والمتداولة .

بمأن الاحتياجات المالية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بمرحلة الإنشاء والانطلاق عادة ما تكون مرتفعة بالنظر إلى أموالها الخاصة والذاتية التي تعتمد عليها فانه لا يكون أمام هذا النوع من المؤسسات إلا اللجوء إلى الاقتراض من مصادر مختلفة والتي معها تواجه مشاكل عديدة مثل التامين والضمانات والفوائد... الخ

وجود اهتمام كبير و واضح من طرف السلطات المعنية بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، من خلال سن القوانين و اوفير الأطر المؤسسية و التنظيمية الداعمة لهذا القطاع .

الأهداف :

- الوصول إلى معايير مثلى لاختيار مصادر تمويلية تتماشى مع وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وحالاتها المالية .
- ترشيد السياسات التمويلية المستحدثة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- البحث عن مصادر تمويلية جديدة ملائمة لوضعيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- مدى نجاعة البنوك في حل مشكل التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة للنهوض بها .

الدراسات السابقة :

و قد تناولت عدة دراسات حول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منها :

1- مداخلة د.مناور حداد ، دور البنوك و المؤسسات المالية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (إضاءات من تجربة الجزائر و الأردن) ، الملتقى الدولي : متطلبات تأهيل

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ،أفريل 2006.

حاول الباحث إبراز الدور الذي قامت به مصادر التمويل محل البحث في تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الأردن و الجزائر .

وذلك من خلال فرض أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الأردن و الجزائر هي جزء لا يتجزأ من هيكل الاقتصاد الوطني للدولتين ، و القروض التي مولتها المؤسسات الحكومية و المالية و البنوك التجارية ساهمة في تنمية و تطوير مثل هذه المؤسسات في الجزائر و الأردن ، وكذلك هذه المؤسسات من جهتها ساهمة بشكل كبير في زيادة و توفير فرص العمل و التشغيل من خلال زيادة عددها في الدولتين .

ويهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على الاختلافات الواردة في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كلتى الدولتين ، و التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الأردن و الجزائر و احتياجاتها ، و أهم التحديات و المعوقات التي تواجهها ، و مصادر تمويلها و تقييم دور هذه المصادر .

و قد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي و الكمي العام في هذا البحث و ذلك بالاعتماد على واقع البيانات المتوفرة و الإحصاءات و النشرات الصادرة على العديد من المؤسسات الاقتصادية و المالية في الأردن و الجزائر .

و قد توصل الباحث في هذا الموضوع إلى أن المؤسسات المصغرة في الأردن تشكل ما نسبته 89.21% من إجمالي عدد المؤسسات الاقتصادية العاملة في الأردن أما الصغيرة فتمثل 8.80 % و المتوسطة تشكل ما نسبته 1.67% حيث حققت حجم عمالة تقدر ب : 312649 أي ما نسبته 45.2% من إجمالي الأيدي العاملة في الأردن ، أما في الجزائر فتمثل المؤسسات المصغرة 95.06% من إجمالي المؤسسات الاقتصادية الناشطة و الصغيرة تمثل 4.24% في حين المتوسطة تمثل 0.70% من إجمالي المؤسسات حيث وفرت 538055 منصب عمل أي ساهمت بما نسبته 01 % من إجمالي العاملين ، هذا كله و مازالت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدولتين تواجه صعوبات و مشاكل و معوقات مالية و ادارية و تسويقية و تنظيمية ، و يبقى دور البنوك و المؤسسات المالية غير متناسب مع إمكانيات و قدرات هذا النوع من المؤسسات في توفير القروض و التمويل لها خاصة أن أسعار الفائدة جد مرتفعة .

2- مذكرة ماجستير : محسن عواطف ، إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مذكرة مقدمة للاستكمال شهادة الماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة سنة 2008.

في هذه الدراسة حاول الباحث تبيان إمكانية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مواجهة الصعوبات المصرفية التي تتعرض لها في الجزائر ، و ذلك بالوقوف على الصعوبات المصرفية التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وواقع العلاقة التمويلية بينها وبين البنك و كفاية البنوك كمصدر لتمويل للاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ومدى التناسب بين الخدمات المصرفية المقدمة من طرف البنوك و الخصوصية المالية لهذا النوع من المؤسسات في الجزائر . أما في بحثنا المراد انجازه

بناءا على هذا وضعت الفرضيات أن كلا من البنك و المؤسسات الصغيرة يمثل توليفة متكاملة من أجل التقليل من حدة الصعوبات المصرفية التي تقف عائق أمام نمو هذه الأخيرة و مساهمتها في الاقتصاد و ارتباط تأسيس و نموها بواقع العلاقة التمويلية بينها و البنك ، و أن الصعوبات التي تعترض نشأة و نمو هذا القطاع ناجمة عن عدم توفر مصادر تمويلية متنوعة لتلبية مختلف احتياجاتها المالية ، و البنوك الجزائرية تقدم منتجات مصرفية تتناسب و خصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . و أن السياسات و الإجراءات البنكية تتمتع بمرونة كافية تؤدي إلى الزيادة من فعاليتها في منح القروض الموجهة لذات القطاع . حيث تمثلت أهداف هذه الدراسة في الوقوف على واقع التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و أهم الصعوبات و العوائق التي تواجه نمو هذا القطاع ، و تقييم السياسات المصرفية من جانب تمويل هذا النوع من المؤسسات ، و محاولة تقييم علاقة البنك بها، و اقتراح الحلول الملائمة لحل مشكل تمويلها في الجزائر.

كما اعتمد الباحث على منهج دراسة الحالة و الذي يعتمد على جمع البيانات و المعلومات و الوصف الدقيق للمشكلة و تحليلها للوصول إلى نتائج بالإضافة إلى منهج المقارنة في جزء من البحث (مقارنة تجارب الدول النامية و المتقدمة بالتجربة الجزائرية في ميدان تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)

و في الجانب التطبيقي اعتمد على الاستبيان لإجراء دراسة ميدانية عن طريق المسح الشامل للعينة حيث قام توزيع استبيان خاص بمسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الآخر خاص لإطارات البنوك العمومية .

و من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث : أن الجزائر خصت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الإنتاجية فقط بالدعم المالي ، و يمثل العائق المالي أكبر العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بالإضافة إلى العقار الصناعي المناسب ، وأن مشكل التمويل يتفرع إلى جزئيين هما : وجود نظام مصرفي غير مرن لا يتماشى مع الاقتصاد المفتوح الذي يسير نحوه الاقتصاد الجزائري ، و غياب ثقافة السوق المالي في الجزائر ، وتعد عموما تجربة وكالة دعم تشغيل الشباب تجربة ناجحة في حل مشكل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث أدت إلى زيادة عدد المؤسسات المنشأة في ولاية ورقلة في مختلف القطاعات لكن ينقصها التأطير مع البنوك التي تمثل النسبة الكبيرة في التمويل ، و أن علاقة البنك بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة **مجرد علاقة إدارية بحتة** تتمثل في المدين و الدائن وأي تأخير أو امتناع عن الدفع تتحول إلى علاقة نزاع ، و أغلب المؤسسات ترغب في التوسع لكن لا تتوجه إلى البنوك بسبب ثقل الإجراءات رغم الضرورة الملحة للتمويل ، و لا تعمل البنوك الجزائرية على تقديم منتجات مالية تتناسب مع خصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

في هذا البحث حاول الباحث درس العلاقة بين البنك و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خصوصيتها و المنتوجات المقدمة من البنك لحل مشكل التمويل و هذا ما يتوافق مع بحثنا المراد انجازه .

لكن كانت الدراسة على عينة المؤسسات المصغرة و المنشأة في اطار وكالة تشغيل الشباب أما في في بحثنا هذا سنتطرق إلى كل المؤسسات الممولة من طرف البنك و التي ساهم في حل مشكل تمويلها سواكا كانت منشأة في وكالة من الوكالات أو حتى الممولة تمويلا ثنائيا (مباشر) من البنك .

3– حنان سلاوتي. تقييم سياسة التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري – وكالة ورقلة– مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية تخصص بنوك و مالية.

حاول الباحث في هذه الدراسة تقييم سياسة التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهم أنواع تحويلها. كما تم طرح التساؤلات الفرعية في هذا الصياغ و هي ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحقيق التنمية الإقتصادية.

و هل البنوك العمومية تلبي الإحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

و هل طبيعة العلاقة بين البنوك و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

و ماهي طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الأكثر تمويلا من طرف البنوك التجارية هل تتلاءم السياسات و الإجراءات البنكية في الجزائر مع الإحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هل هناك تنسيق و تعاون بين البنوك التجارية و الهيئات الحكومية المتخصصة لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و من هذه التساؤلات طرحت الفرضيات التالية:

تساهم المؤسسات الصغيرة المتوسطة مساهمة كبيرة و فعالة في التنمية الإقتصادية تقدم البنوك العمومية خدمات منتجات مصرفية كافية تتوافق مع الإحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، علاقة البنك بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة علاقة إرشادية و ليست فقط علاقة إدارية، و البنوك تقوم بتمويل جميع أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بغض النظر عن قطاعاتها. و تتمتع السياسات و الإجراءات البنكية بمرونة و سهولة في المعاملات المصرفية كما يسهل عملية منح القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الهيئات الحكومية المتخصصة تساهم في حعل أكثر البنوك تقبل على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

ظهر الفرق بين الدراستين (المراد ‘نجازها و هذه الدراسة) أن الدراسة المراد إنجازها تحاول تقييم مدى الأثر الذي ظهر على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعد تمويلها أما هذه الدراسة فتقيم السياسة التي هي أصلا مفروضة على البنوك من طرف البنك المركزي.

و يهدف هذا البحث إلى التعرف على واقع و مكانة المؤسسات الصغيرة و لمتوسطة في الإقتصاد الوطني و بيان دورها و أهميتها في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و تقديم أهم صيغ التمويل المبتكرة و الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و العراقيل التي تحول دون تطبيقها في الإقتصاد الوطني.

و تقييم السياسة المصرفية من جانب التمويل هذا القطاع في الجزائر.

وتقييم العلاقة بين البنوك و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و التحقق من الفرضيات الموضوعات و التعرف على بعض تجارب الدول العربية و الأجنبية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما في بحثنا فنحاول معالجة و ترشيد السياسة التمويلية لأن النسبة الكبيرة في العوائق من جهة السياسة التمويلية.

و إعتمد الباحث في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من أجل جمع المعلومات المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مصادر تمويلها ثم وصف و تحليل واقع و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الوطني و أهم العوائق التي تعترض لها و الإجراءات المتخذة للنهوض بها أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد استخدم مجموعة من الأدوات المنهجية المتمثلة في الملاحظة و الإحصائيات في البنك الوطني الجزائري و هذا نفس المنهج المتبع في الدراسة إلا أن الدراسة تكون في القرض الشعبي الجزائري وكالة تقرت.

و قد توصل الباحث في هذا الموضوع إلى أنه لا يوجد اختلاف كبير لتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و الدول النامية.

و تفضل البنوك التجارية تمويل مرحلة التوسع للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك لنقص المخاطرة و ضمان نسبي للحقوق.

تهيمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على الإقتصاد الجزائر لإعتبارها من رسائل إنعاشه.

و أن عدم قدرة البنوك على الحكم على مدى كفاءة و فعالية المشاريع التي تتطلب تمويل يرجع للخلل المتعلق بعملية التوثيق للمعلومات على مستوى هذه المشاريع الصغيرة و المتوسطة تتركز نشاطات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاعات غير المنتجة للقيمة المضافة و تعتمد على تكنولوجيا بسيطة و كثافة عمل مرتفعة و مع هذا كله فإن مساهمة PME في بعض المؤشرات الإقتصادية لا يزال بسيطا كلما كانت علاقة PME و البنك مرنة كلما أدى ذلك إلى حل إشكالية التمويل و من خلال الدراسة الميدانية توصل الباحث إلى أن:

يلعب النشاط دورا فعالا في إتخاد القرار من منح القرض أو عممه من قبل البنك المنتجات و الخدمات التي يقدمها البنك BNA الإئتمان مع خصائص المؤسسات PME و لا توجد تحفيزات أو إمتيازات منوحة لهذا القطاع.

علاقة البنك و المؤسساتPME هي علاقة مدين و دائن فقط.

يفضل البنك تمويل مؤسسات القطاع العام عن الخاص .

أكثر تمويلات موجهة إلى المؤسسات التي تنشئها في مجال البناء و الأشغال العمومية و جل التمويلات قصيرة الأجل.

يقوم البنك قبل الموافقة أو الرفض لمنح القرض بدراسة عامل جوانب المشروع (الجانب المالي، القانوني، الشخصي)،

تساهم البنوك التجارية بالتعاون مع الهيئات الحكومية المتخصصة في تمويل قطاع PME

حيث بتم انجاز البحث و فق الخطة التالية :

خطة البحث :

المقدمة

الفصل الأول : الأدبيات النظرية و التطبيقية

المبحث الأول : مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الأول : مصادر داخلية (أموال الملكية)

المطلب الثاني: مصادر تمويل خارجية (أموال الغير):

المبحث الثاني : الهياكل المنشأة من أجل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الأول : الأساليب القانونية:

المطلب الثاني : الأساليب الهيكلية و التنظيمية

المطلب الثالث: الأساليب المالية:

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

المطلب الأول : مداخلة د.مناور حداد ، دور البنوك و المؤسسات المالية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (إضاءات من تجربة الجزائر و الأردن)

المطلب الثاني : مذكرة ماجستير : محسن عواطف ، إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المطلب الثالث : حنان سلاوتي. تقييم سياسة التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دراسة حالة البنك الوطني الجزائري – وكالة ورقلة–

الفصل الثاني : الدراسات الميدانية

المبحث الأول : الطريقة و الأدوات

المطلب الأول : الطريقة

المطلب الثاني : الأدوات

المبحث الثاني : النتائج و المناقشة

المطلب الأول : النتائج

المطلب الثاني : المناقشة

الخاتمة

تمهيد :

في ظل التحولات الاقتصادية و المتغيرات العالمية اتجهت الجزائر إلى التغيير التدريجي للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق، مما زاد الاهتمام بالمؤسسات الخاصة و كان نتيجة لذلك بروز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تلعب دورا مهما في مجال تنويع الهيكل الصناعي ، خاصة بعد ما الت إليه المؤسسات الكبيرة التي كانت تعد قاعدة التنمية الاقتصادية، و هذا بعد أن كان دور المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مغيبا لفترة طويلة، و في هذا الإطار قامت السلطات العمومية في الجزائر باتخاذ جملة من الإجراءات لدعم هذه المؤسسات الصغيرة سواء في الجوانب المالية و التشريعية و التنظيمية، كما قامت بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع الشباب و صغار المستثمرين للتوجه نحو القطب الاستثماري الجديد بإنشاء هياكل تدعم هذه المؤسسات و تأهلها في مختلف قطاعات النشاطات الاقتصادية.

نحاول من خلال هذا الفصل توضيح أنواع مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهم مشاكل التمويل المعترضة لطريقها و الهياكل المنشأة من أجل مواجهة هذه المشاكل أو حتى تخفيفها و الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع أو حتى جزء منه .

المبحث الأول : إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الأول : مصادر التمويل الكلاسيكية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الفرع الأول: التمويل الداخلي ل PME

1. التمويل الذاتي :

يعتبر التمويل الذاتي هو الفائض المخصص من طرف المؤسسات الذي يسمح لها بالتكفل بمواردها الخاصة، كما يشمل تلك الأموال التي ولدتها المؤسسة من عملياتها الجارية وهو من أهم مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الناشئة حيث يتم عن طريق المدخرات الشخصية لصاحب المشروع.[1]

الفرع الثاني: التمويل الخارجية لـ PME

تتمثل مصادر التمويل الخارجية للمؤسسات PME في التمويل من القطاع الرسمي القطاع الغير رسمي

I. مصادر التمويل الخارجية من القطاع الرسمي

1- **الائتمان التجاري :**

وهو تحويل قصير الآجل تتحصل عليه المؤسسة من الموردين ويتمثل في قيمة المشتريات الآجلة للسلع التي تتاجر فيها أو تستخدمها في عملية الإنتاج حيث تعتمد تكلفة هذا النوع من التمويل على شروط الموردين[2]

2- **الائتمان المصرفي** : تشكل التسهيلات الائتمانية التي يمكن أن يحصل عليها المشروع من البنوك التجارية والمؤسسات التجارية والمؤسسات المصرفية مصدر آخر من مصادر التمويل

حيث يعرف على أنه الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حيث يوضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها من بين الطرفين ،وذلك لقاء عائد معين يتحصل عليه المصرف من المقترضين يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف[3]

3- **قروض المؤسسات والهيئات المتخصصة في تمويل PME**: تدخل هذه القروض في إطار الإئتمان المصرفي الذي تمنحه البنوك والمؤسسات المصرفية للمؤسسات إلا أنه توجد عروض تمنحها جهات

[1] عواطف محسن ، رسالة ماجستير بعنوان إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2008 ، ص 86

[2] عواطف محسن ، رسالة ماجستير بعنوان إشكالية التمويل المصرفي نفس المرجع السابق ص87

[3] عواطف محسن ، رسالة ماجستير بعنوان إشكالية التمويل المصرفي نفس المرجع السابق ص87

آخرى حكومية وغير حكومية على شكل صناديق أو جمعيات مثل ENGEM ANSEJ CNAC وغيرها [1]

II. مصادر التمويل الخارجية غير الرسمية

يقصد بمصطلح غير رسمي في الإقتصاد هو مزاولة النشاط الإقتصادي خارج إطار القانون والقواعد الرسمية المنظمة للنشاط في الدولة و منها :

1. **قروض الأهل و الأقارب** : يعتبر من المصادر الأساسية للتمويل و هو أول مصدر يتوجه غليه صاحب المشروع الصغير عندما تعجز موارده الذاتية عن توفير التمويل اللازم لمشروعه .
2. **قروض المرابين** : يطلق هذا المصطلح على فئة الممولين غير الرسميين الذين يقدمون القروض بفائدة مرتفعة جدا في العادة ما تكون قصير الأجل ، حيث لا يمول المشاريع الجديدة إلا بشروط غاية في الصعوبة لارتفاع المخاطرة .
3. **محلات الرهانات** : و هؤلاء يقمون خدماتهم التمويلية لمن يملك أصول عينية يمكن تداولها في السوق فيقومون برهنها رهنا حيازيا لدى المقرض، ويحصلون على قرض قصير الأجل بنسبة أقل من الأصول المرهونة.
4. **إقراض التجار لزبائنهم** : يمول التاجر أحد أصحاب الحرف أو المؤسسات الصغيرة بمبلغ من المال مقابل إلتزام الحرفي أو الصانع ببيع إنتاجه كاملا إلى التاجر، وقد يتفق التاجر على تقاضي فائدة صريحة، أو يراعي ذلك من خلال السعر الذي يشتري به ويكون أقل من سعر السوق. [2]

المطلب الثاني الطرق المستحدثة لتمويل الـ PME

في ضل تعدد مصادر التمويل السابقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقابل إفتقار هذه الأخيرة للضمانات المطلوبة، وإرتفاع تكلفة التمويل غير الرسمي من جهة أخرى، وحاجة هذه المؤسسات للأموال لإنطلاق نشاطها; تظهر بدائل تمويلية حديثة تعمل على تمويل طويل الأجل، وإيجاد حل لمشاكل تمويل هذا النوع من المؤسسات ومن بينها

[1] عواطف محسن ، رسالة ماجستير بعنوان إشكالية التمويل المصرفي نفس المرجع السابق ص91

[2] عواطف محسن ، رسالة ماجستير بعنوان إشكالية التمويل المصرفي نفس المرجع السابق ص91-93

الفرع الأول : أسلوب التمويل الإجاري

يعرف على أنه عقد تأجير يقوم بمقتضاه مالك الأصل بمنح طرف آخر حق إستخدامه خلال فترة زمنية متفق عليها، وذلك مقابل قيمة إجارية محددة دون الإلتزام بشرائه ومقابل هذه الميزة يلتزم المستأجر بسداد القيمة الإجارية بالدورية على أساس شهري أو ربع سنوي حسب ما يتم الإتفاق عليه في عقد التأجير[1].

الفرع الثاني التمويل بشركات رأس المال المخاطر

هي طريقة تسمح بإعطاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأموال اللازمة لنموها وسد كل إحتياجاتها وموجه للمؤسسات المسعرة فيس البورصة وفيه المستثمر في رأس المال الخاطر عبارة عن مشارك عملي يقبل بتحمل جزء من الخطر المحيط بالمؤسسة ، حيث تكون االمساهمة مقدرة بـ 20 % على الأقل في رأس مال المؤسسة ولمدة تتراوح بين 5 و10 سنوات.[2]

المطلب الثالث : مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

انه كلما تعددت المصادر التمويلية للمؤسسة كلما تيسرت شروط الحصول عليها ،لكن الملاحظ بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انه بالرغم من تعدد هذه المصادر وما تشكله من أهمية في نجاحها و واستمرارها إلا أن فرص الوصول إليها تبقى ضعيفة ،حيث أثبتت الدراسات وتحليل واقع تلك المؤسسات أنها تعاني من مشاكل تمويلية عديدة متداخلة من حيث أسبابها ونتائجها ،وهذا على مستوى جميع أنحاء العالم ،غير أن هذه المشاكل تتعاظم في الدول النامية والعربية بشكل خاص نظرا لطبيعة حال القطاع المالي فيها الذي يرتكز بصفة أساسية على البنوك ،والذي يتسم بشيء من الضحالة والقصور وعدم الانتشار والافتقار للعديد من أدوات وأساليب التمويل المختلفة ،فضلا عن ضعف قدرات ومهارات صغار المستثمرين.

و هذه المشاكل تصنف إلى :

الفرع الأول : مشاكل متعلقة بالتمويل المصرفي:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات ومعوقات عديدة عندما ترغب في الحصول على تمويل لنشاطاتها من القطاع المالي المنظم ولاسيما من البنوك التجارية ،ويمكن إيجاز أهم هذه الصعوبات في:

- المبالغة في المطالبة بالضمانات.

[1] عواطف محسن ، رسالة ماجستير بعنوان إشكالية التمويل المصرفي نفس المرجع السابق ص93

[2] عواطف محسن ، رسالة ماجستير بعنوان إشكالية التمويل المصرفي نفس المرجع السابق ص95

- صعوبة الحصول على القروض.

- عزوف البنوك عن إقراض المؤسسات الصغيرة لارتفاع درجة مخاطر الاستثمار فيها.
- مطالبة أصحاب هذه المؤسسات بضمانات كبيرة قد لا يستطيعون توفيرها.
- ارتفاع أسعار الفائدة على القروض لتأمين درجة المخاطرة.
- عدم تحمس البنوك لإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لصغر حجم معاملاتها مع ما تكلفه هذه المعاملات من أعباء إدارية على البنوك.
- غالبا ما تكون حجم القروض الممنوحة محدودة وغير كافية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- طول إجراءات منح القروض لهذه المؤسسات.
- عدم مراعاة السياسة النقدية لأوضاع المؤسسات الصغيرة بصفة عامة.

- محدودية حجم و نوع التمويل.

- طول مدة الإجراءات. [1]

الفرع الثاني : مشاكل متعلقة بالمؤسسة:

- ضعف التمويل الذاتي.

- عدم الاهتمام بالتخطيط المالي

- السياسة المالية الخاطئة

- التساهل في تحديد فترات المديونية للزبائن

- ضعف الرقابة على السيولة النقدية الواردة والصادرة

- عدم الفصل بين الذمة المالية لصاحب المؤسسة والذمة المالية الخاصة بالمؤسسة

- عدم الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة لديها

[1] حفيف فوزية ،إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–حالة الجزائر رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ،جامعة سعد دحلب البليدة ،الجزائر ، 2009.

- ضعف الوعي المحاسبي لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة[1]

الفرع الثالث : مشاكل تمويلية أخرى:

- عدم وجود مؤسسات متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- عدم تناسب السياسة الجمركية والضريبية مع خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- عدم القدرة على اللجوء إلى الأسواق المالية و البورصة لعدم وجودها أصلا .[2]

المبحث الثاني : الهياكل المنشأة من أجل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

إن إقامة وتطوير المؤسسة الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الجزائر قد تحقق بفضل الاستشارات الخاصة المنجزة في مختلف المجالات فكان من الضروري تأطير و تنظيم هذا القطاع في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فقد تطلب الأمر وضع أساليب قانونية و تنظيمية و مالية لتوجيه و تحديد مجالاته وسبل دعمه

المطلب الأول : الهياكل القانونية:

أصدرت الجزائر عدة مراسيم تشريعية و قوانين تتعلق بترقية و دعم الاستثمارات الخاصة فنجد منها :

الفرع الأول : المرسوم التشريعي لسنة 1993 المتعلق بترقية الاستثمار أعطى هذا القانون دفعة قوية في ميدان ترقية الاستثمارات الخاصة سواء الوطنية أو الأجنبية في مجال الاقتصادي الخاص بإنتاج السلع و الخدمات و هي 3 أنواع من الامتيازات:

أ) امتيازات النظام العام.

ب) امتيازات النظام الخاص.

ت) الامتيازات الأخرى.[3]

الفرع الثاني : الأمر رقم 01-03 الصادر بتاريخ 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار : يحدد هذا الأمر النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات، و كذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز و التي تتم عبر نظاميين:.

---

[1] رابح خوني ،رقية حساني ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلاتها ، إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع ،مصر ،الطبعة الأولى 2008 . ص 52 .

[2] سحنون سمير ،بونوة شعيب ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،شلف ،الجزائر ، 17-18 أفريل 2006.

[3] الجريدة الرسمية : العدد 64 ،المرسوم التشريعي رقم 93 - 12 المؤرخ في 05 أكتوبر سنة 1993 المادة 17- 37 .

أ) النظام العام.

ب) النظام الاستثنائي: و تنقسم إمتيازته إلى:

- امتيازات في إطار الإنجاز.
- امتيازات في إطار الاستغلال.[1]

الفرع الثالث : القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

هذا القانون تضمن توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسد الفراغ القانوني اتجاه مؤسسات هذا القطاع، التي تهدف إلى تحديد المستفيدين من إستراتيجية السلطات العمومية في ميدان ترقيتها، و يسمح بترشيد توجيه التدابير لمساعدة و الدعم للمتعاملين الأكثر احتياجا لها.

إن الآليات و الإجراءات التي استحثها هذا القانون كانت نتيجة تحليل معمق لحالة وضعية وواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و محيطها من أجل معالجة مختلف المؤثرات الضغوطات و تقديم أكبر مساعدات للنهوض بهذا القطاع.[2]

المطلب الثاني: الهياكل التنظيمية:

قامت الجزائر بإنشاء عدة هياكل و تنظيمات تسهر على تقديم المساعدات والدعم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهمها:

الفرع الأول : الوزارة المنتدبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية:

لقد تم إنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 1991 و في سنة 1993 أصبحت وزارة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة و التي من مهامها :

- حماية طاقات المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة الموجودة.
- ترقية الدعائم لتمويل المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة.
- تسهيل الحصول على العقار الموجه إلى نشاطات الإنتاج و الخدمات.

كما بادرت أيضا بوضع مشروع إستراتيجية تنمية المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة على المدى المتوسط و البعيد اشتملت على أربع محاور أساسية:

- المحور الأول: تم فيه تشخيص وضعية القطاع بمختلف أبعاده مع إعداد دراسة تحليلي .

[1]- الجريدة الرسمية العدد 47 المنشورة في 22 أوت 2001 المادة 11 ص 65 .

[2]- وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية، مشروع قانون تمهيدي توجيهي حول ترقية المؤسس PME جوان2001-ص 5

- المحور الثاني: تسطير الأهداف ووضع الآليات التي من شأنها أن توسع سوق العمل مع الأخذ بعين الاعتبار عامل النوعية و الإنتاجية.
- المحور الثالث: لتحقيق الأهداف المسطرة لابد من وضع الوسائل الكفيلة في مختلف المجالات.ذ
- المحور الرابع: ترقية الشراكة و التعاون الدولي للاستفادة من جميع الاتفاقيات المبرمجة في مجال التعاون و استغلال الموارد الخارجية.[1]

الفرع الثاني : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: ANSEJ: الوكالة أنشئت على شكل هيئة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، تعمل على إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع و الخدمات سواء كانت إنشاء المؤسسات مصغرة جديدة أو توسيع في النشاط وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل و العمل و الضمان الاجتماعي و لها فروع جهوية ومن أهم مهامها:.

- متابعة الاستثمارات المنجزة من طرف الشباب المستفيد، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تم التوقيع عليها.
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع و تطبيق خطة التمويل.
- تقوم مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ز منها الأمانات، التخفيضات في نسب الفائدة.[2]

الفرع الثالث : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:. ANDI: أنشئت الوكالة بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01- 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين المحليين و الأجانب، يتواجد مقرها في الجزائر العاصمة و لها هياكل لامركزية على المستوى المحلي، يمكنها من إنشاء مكاتب تمثيل في الخارج و من أهم مهامها:.

- تسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات و إنجاز المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة ألامركزية.
- تسير صندوق دعم الاستثمار.
- ضمان ترقية الاستثمارات و تطويرها و متابعتها. [3]

[1] الجريدة الرسمية العدد 42 ،المرسوم التنفيذي رقم 2000 – 190 ،المؤرخ في 11 جويلية 2000 ،الصادر في 16 جويلية 2000 ص06- 14 المادة 02- 03.

[2] – محسن عواطف، رسالة ماجستير بعنوان إشكالية التمويل المصرفي نفس المرجع السابق ص 48.

[3] – منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات أوت 2002.

الفرع الرابع : الوكالة الوطنية لترقية الصناعات الصغيرة و المتوسطة:. أنشئت الوكالة تحت وصاية الوزير المكلف بالصناعات الصغيرة و المتوسطة، و تتكفل بهمة ترقية و تطوير الصناعات الصغيرة و المتوسطة و مساعدتها بالاتصال مع الإدارة و المؤسسات و المتعاملين المعنيين، و توكل إليها عدة مهام منها:.

- القيام بدراسات لترقية مشاريع التفاعل الصناعي.
- ترقية التعاون في إطار الصناعات الوطنية و الدولية عن طريق تشجيع الاستثمارات الأجنبية
- تقديم مساعدات متنوعة ولاسيما في ميدان التكنولوجي و المالي للمتعاهدين دوي القوى الكامنة و الخبرة العالمية .[1]

الفرع الخامس : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:. ANGEM: وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية و لها فروع محلية مكلفة بعدة مهام منها:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق للتشريع و التنظيم المعمول بها.
- تدعم المستفيدين و تقدم لهم الاستشارة و ترافقهم .
- منح قروض بدون فوائد.
- تقييم علاقة متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع و تنفيذ خطة التمويل و متابعة إنجاز المشاريع و استغلالها.[2]

المطلب الثالث :الهياكل المالية.

الفرع الأول : صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة FGAR: هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي تهدف إلى ضمان قروض الاستثمارات الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و من أهم مهامه:.

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات ص. م التي تنجز استثمارات في المجالات
- إنشاء المؤسسات – تجديد التجهيزات- توسيع المؤسسة- أخد مساهمات.
- تسيير المورد الموضوعة تحت تصرفه و إقرار أهلية المشاريع و الضمانات المطلوبة.

[1]- محسن عواطف، مرجع سابق ص 49.

[2]- محسن عواطف، مرجع سابق ص 50.

و قد رفعت نسبة ضمان مشاريع المؤسسات ص. و. م من 25 مليون دينار إلى 50 مليون دينار بقرار من مجلس إدارة الصندوق.[1]

الفرع الثاني : بروتوكول اتفاق مع هيئة وطنية مالية:إبرام اتفاق بروتوكول تعاون لترقية الوسطية المالية المشتركة بين قطاع المؤسسات ص.و.م و البنوك العالمية في 2001/12/23 للعمل أكثر على انفتاح محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هذا الاتفاق يسمح للطرفين بالعمل على:.

- ترقية شروط العلاقة بين قطاع م.ص.م و البنوك العمومية.
- توجيه القروض البنكية لصالح النشاطات المنتجة ذات قدرة نحو كبيرة–و قيمة مضافة و منشأة لمناصب عمل.
- محاولة توحيد سبل تطوير موحدة و تشاورية بالتعاون مع وزارة المالية و الشؤون الخارجية
- مرافقة و دعم المؤسسات ص.و.م المصدرة عن طريق تمويل ملائم و فعال.[2]

الفرع الثالث : برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (في إطار برنامج ميدا):

شرعت اللجنة الأوروبية مع الجزائر بتنفيذ برنامج ميدا و هو ساري المفعول من سنة 1995 إلى غاية 1999 (ميدا 1)و من بين الأهداف المسطرة لهذا البرنامج:.

- تطوير التعاون الجهوي خارج الحدود.
- المساعدة في انتقال اقتصاديات الدول العربية إلى اقتصاد سوق من أجل تحقيق منطقة تبادل حر في مطلع 2010.

حيث بلغت مساعدات دول الإتحاد الأوروبي في إطار هذا البرنامج 5350 مليون أورو.

و من سنة 2000 حتى 2006 جاء برنامج (ميدا 2) يتمم البرنامج السابق(ميدا)

و يهدف إلى دعم و تطوير المؤسسات و الصناعات ص.و.م للرفع من مستوى تنافسيتيها مما يسمح لها بالتأقلم بمتطلبات اقتصاد السوق و تسهيل وصول المعلومة إلى المتعاملين حيث سخر لهذا البرنامج 57 مليون أورو لتجسيد هذا البرنامج .[3]

[1]– محسن عواطف، مرجع سابق ص 52.

[2]– وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية – مرجع سابق ص 16

[3]– محسن عواطف، مرجع سابق ص 53.

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

المطلب الأول : أطروحة دكتوراه يوسف قريشي

الفرع الأول : الاشكالية

في هذه الدراسة حاول الباحث تفسير سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر وتحليل سلوكها التمويلي على ضوء الوقوف على أهم المحددات التي تفسر بناء هياكلها التمويلية؛ و محاولة إبراز السمات العامة فيما يتعلق بسياسة التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ومقارنتها مع نظيراتها في البيئات الاقتصادية الأخرى؛ وذلك بالوقوف على الخصائص العامة المحددة لسياسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟ أي ما هي طبيعة ومميزات السلوك التمويلي لهذه المؤسسات؟

الفرع الثاني : منهج الدراسة :

لقد اعتمد الباحث في هذا العمل على منهج الدراسة الميدانية التي قام بها وذلك بالتفصيل، إذ اعتمد على المنهج الوصفي و التحليلي و الإستنتاجي و القياسي و المقارن، حيث تم قياس مدى تأثر سياسات الاقتراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مقاسة بالاقتراض الإجمالي و الاقتراض الطويل الأجل و الاقتراض القصير الأجل بجملة من المتغيرات المستقلة و هي: خمسة متغيرات : الحجم المؤسسة، المردودية الاقتصادية للمؤسسة، مستوى الضمانات، نمو المؤسسة و طبيعة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة.

الفرع الثالث : نتائج الدراسة :

و قد توصل الباحث إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الموجودة في الجزائر تفضل البحث عن مصادر تمويل غير الاقتراض في المرحلة الأولى، أما في المرحلة الثانية تفكر في الاقتراض و هذا مايزيد من حجم الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

الفرع الرابع : المقارنة :

نلاحظ أن الدراسة كانت حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أما في دراستنا فسنعتمد على دراسة مصدر التمويل – البنك –

نفس المنهج المتبع من طرف الباحث و المنهج المتبع في بحثنا

المطلب الثاني : مذكرة ماجستير : محسن عواطف :

الفرع الأول : الاشكالية و التساؤلات و الفرضيات :

في هذه الدراسة حاول الباحث تبيان إمكانية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مواجهة الصعوبات المصرفية التي تتعرض لها في الجزائر ، و ذلك بالوقوف على الصعوبات المصرفية التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وواقع العلاقة التمويلية بينها وبين البنك و كفاية البنوك كمصدر لتمويل للاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ومدى التناسب بين الخدمات المصرفية المقدمة من طرف البنوك و الخصوصية المالية لهذا النوع من المؤسسات في الجزائر .

بناءا على هذا وضعت الفرضيات أن كلا من البنك و المؤسسات الصغيرة يمثل توليفة متكاملة من أجل التقليل من حدة الصعوبات المصرفية التي تقف عائق أمام نمو هذه الأخيرة و مساهمتها في الاقتصاد و ارتباط تأسيس و نموها بواقع العلاقة التمويلية بينها وبين البنك ، و أن الصعوبات التي تعترض نشأة و نمو هذا القطاع ناجمة عن عدم توفر مصادر تمويلية متنوعة لتلبية مختلف احتياجاتها المالية ، و البنوك الجزائرية تقدم منتجات مصرفية تتناسب و خصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . و أن السياسات و الإجراءات البنكية تتمتع بمرونة كافية تؤدي إلى الزيادة من فعاليتها في منح القروض الموجهة لذات القطاع . حيث تمثلت أهداف هذه الدراسة في الوقوف على واقع التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و أهم الصعوبات و العوائق التي تواجه نمو هذا القطاع ، و تقييم السياسات المصرفية من جانب تمويل هذا النوع من المؤسسات ، و محاولة تقييم علاقة البنك بها، و اقتراح الحلول الملائمة لحل مشكل تمويلها في الجزائر.[1]

الفرع الثاني : منهج البحث :

كما اعتمد الباحث على منهج دراسة الحالة و الذي يعتمد على جمع البيانات و المعلومات و الوصف الدقيق للمشكلة و تحليلها للوصول إلى نتائج بالإضافة إلى منهج المقارنة في جزء من البحث (مقارنة تجارب الدول النامية و المتقدمة بالتجربة الجزائرية في ميدان تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)

و في الجانب التطبيقي اعتمد على الاستبيان لإجراء دراسة ميدانية عن طريق المسح الشامل للعينة حيث قام توزيع استبيان خاص بمسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الآخر خاص لإطارات البنوك العمومية [2].

[1] عواطف محسن ، إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مذكرة مقدمة للاستكمال شهادة الماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة سنة 2008 .

[2] عواطف محسن ، إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مذكرة مقدمة للاستكمال شهادة الماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة سنة 2008 .

الفرع الثالث : النتائج المتوصل إليها :

و من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث : أن الجزائر خصت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الإنتاجية فقط بالدعم المالي ، يمثل العائق المالي أكبر العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بالإضافة إلى العقار الصناعي المناسب ، وأن مشكل التمويل يتفرع إلى جزئيين هما : وجود نظام مصرفي غير مرن لا يتماشى مع الاقتصاد المفتوح الذي يسير نحوه الاقتصاد الجزائري ، و غياب ثقافة السوق المالي في الجزائر ، وتعد عموما تجربة وكالة دعم تشغيل الشباب تجربة ناجحة في حل مشكل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث أدت إلى زيادة عدد المؤسسات المنشأة في ولاية ورقلة في مختلف القطاعات لكن ينقصها التأطير مع البنوك التي تمثل النسبة الكبيرة في التمويل ، و أن علاقة البنك بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة **مجرد علاقة إدارية بحتة** تتمثل في المدين و الدائن وأي تأخير أو امتناع عن الدفع تتحول إلى علاقة نزاع ، و أغلب المؤسسات ترغب في التوسع لكن لا تتوجه إلى البنوك بسبب ثقل الإجراءات رغم الضرورة الملحة للتمويل ، و لا تعمل البنوك الجزائرية على تقديم منتجات مالية تتناسب مع خصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[1] .

الفرع الرابع : المقارنة :

في هذا البحث حاول الباحث درس العلاقة بين البنك و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خصوصيتها و المنتوجات المقدمة من البنك لحل مشكل التمويل و هذا ما يتوافق مع بحثنا المراد انجازه .

لكن كانت الدراسة على عينة المؤسسات المصغرة و المنشأة في اطار وكالة تشغيل الشباب ،أما في بحثنا هذا سنتطرق إلى كل المؤسسات الممولة من طرف البنك و التي ساهم في حل مشكل تمويلها سواكا كانت منشأة في وكالة من الوكالات أو حتى الممولة تمويلا ثنائيا (مباشر) من البنك و قد اتبع الباحث منهج الوصفي في الجانب النظري و الاستبيان ودراسة حالة في الجانب التطبيقي أما بخصوص بحثنا سنعتمد غبى المنهج الوصفي و التحليلي الدقيق .

[1] **عواطف محسن** ، إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مذكرة مقدمة للاستكمال شهادة الماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة سنة 2008 .

المطلب الثالث : مذكرة ماستر حنان سلاوتي.

الفرع الأول : الاشكالية و التساؤلات و الفرضيات :

حاول الباحث في هذه الدراسة تقييم سياسة التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهم أنواع تحويلها. كما تم طرح التساؤلات الفرعية في هذا الصياغ و هي ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

و هل البنوك العمومية تلبي الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

و هل طبيعة العلاقة بين البنوك و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

و ما هي طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الأكثر تمويلا من طرف البنوك التجارية هل تتلاءم السياسات و الإجراءات البنكية في الجزائر مع الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هل هناك تنسيق و تعاون بين البنوك التجارية و الهيئات الحكومية المتخصصة لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و من هذه التساؤلات طرحت الفرضيات التالية:

تساهم المؤسسات الصغيرة المتوسطة مساهمة كبيرة و فعالة في التنمية الاقتصادية تقدم البنوك العمومية خدمات منتجات مصرفية كافية تتوافق مع الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، علاقة البنك بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة علاقة إرشادية و ليست فقط علاقة إدارية، و البنوك تقوم بتمويل جميع أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بغض النظر عن قطاعاتها. و تتمتع السياسات و الإجراءات البنكية بمرونة و سهولة في المعاملات المصرفية كما يسهل عملية منح القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الهيئات الحكومية المتخصصة تساهم في جعل أكثر البنوك تقبل على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة [1].

الفرع الثاني : أهداف البحث :

و يهدف هذا البحث إلى التعرف على واقع و مكانة المؤسسات الصغيرة و لمتوسطة في الاقتصاد الوطني و بيان دورها و أهميتها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و تقديم أهم صيغ التمويل المبتكرة و الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و العراقيل التي تحول دون تطبيقها في الاقتصاد الوطني.

و تقييم السياسة المصرفية من جانب التمويل هذا القطاع في الجزائر.

[1] حنان سلاوتي ، تقييم سياسة التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر . دراسة حالة البنك الوطني الجزائري – وكالة ورقلة – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك و مالية.

وتقييم العلاقة بين البنوك و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و التحقق من الفرضيات الموضوعات و التعرف على بعض تجارب الدول العربية و الأجنبية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

الفرع الثالث : النتائج المتوصل إليها :

و قد توصل الباحث في هذا الموضوع إلى أنه لا يوجد اختلاف كبير لتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و الدول النامية.

و تفضل البنوك التجارية تمويل مرحلة التوسع للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك لنقص المخاطرة و ضمان نسبي للحقوق.

تهيمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على الاقتصاد الجزائر لاعتبارها من رسائل إنعاشه.

و أن عدم قدرة البنوك على الحكم على مدى كفاءة و فعالية المشاريع التي تتطلب تمويل يرجع للخلل المتعلق بعملية التوثيق للمعلومات على مستوى هذه المشاريع الصغيرة و المتوسطة تتركز نشاطات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاعات غير المنتجة للقيمة المضافة و تعتمد على تكنولوجيا بسيطة و كثافة عمل مرتفعة و مع هذا كله فإن مساهمة PME في بعض المؤشرات الاقتصادية لا يزال بسيطا كلما كانت علاقة PME و البنك مرنة كلما أدى ذلك إلى حل إشكالية التمويل و من خلال الدراسة الميدانية توصل الباحث إلى أن:

يلعب النشاط دورا فعالا في اتخاذ القرار من منح القرض أو عممه من قبل البنك المنتجات و الخدمات التي يقدمها البنك BNA الائتمان مع خصائص المؤسسات PME و لا توجد تحفيزات أو امتيازات منوحة لهذا القطاع. علاقة البنك و المؤسساتPME هي علاقة مدين و دائن فقط.

يفضل البنك تمويل مؤسسات القطاع العام عن الخاص .

تساهم البنوك التجارية بالتعاون مع الهيئات الحكومية المتخصصة في تمويل قطاع PME

ظهر الفرق بين الدراستين (المراد ،نجازها و هذه الدراسة) أن الدراسة المراد إنجازها تحاول تقييم مدى الأثر الذي ظهر على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعد تمويلها أما هذه الدراسة فتقيم السياسة التي هي أصلا مفروضة على البنوك من طرف البنك المركزي[2].

[1] حنان سلاوتي ، تقييم سياسة التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر . دراسة حالة البنك الوطني الجزائري – وكالة ورقلة – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك و مالية.

[2] حنان سلاوتي ، تقييم سياسة التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر . دراسة حالة البنك الوطني الجزائري – وكالة ورقلة – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك و مالية.

الفرع الرابع : المقارنة :

أما في بحثنا فنحاول معالجة و ترشيد السياسة التمويلية لأن النسبة الكبيرة في العوائق من جهة السياسة التمويلية.

و اعتمد الباحث في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من أجل جمع المعلومات المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مصادر تمويلها ثم وصف و تحليل واقع و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني و أهم العوائق التي تعترض لها و الإجراءات المتخذة للنهوض بها أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد استخدم مجموعة من الأدوات المنهجية المتمثلة في الملاحظة و الإحصائيات في البنك الوطني الجزائري و هذا نفس المنهج المتبع في الدراسة إلا أن الدراسة تكون في القرض الشعبي الجزائري وكالة تقرت.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يتضح أن مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كثيرة و متنوعة ،و لكن تبقى هذه المؤسسات تواجه عدة مشاكل تمويلية متعلقة بالمؤسسة بحد ذاتها و أخرى متعلقة بالمصدر الممول ،تحول دون تطورها و نجاحها ،ومن أجل النهوض بهذا القطاع و انعاشه عمدة الدولة إلى إنشاء عدة هيئات مالية و قانونية و هيكلية من شأنها أن تزيل هذه العوائق التي تقف أمام تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

و سنحاول في الفصل الموالي تبيان مدى نجاح هذه المصادر و الهيئات في حل هذا المشكل أو حتى تخفيفه .

تمهيد :

إن الخوض في هذه الدراسة التطبيقية محاولة متواضعة منا لاكتشاف دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،من خلال تبيان مساهمة القرض الشعبي الجزائري –وكالة تقرت–في تمويل هذه المؤسسات ،بهدف التقرب أكثر من واقع البنوك الجزائرية ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،وبلورة رؤية موضوعية حول التسهيلات التي تقدمها الوكالة لتشجيع هذه المؤسسات .كما سنحاول من خلال دراستنا استنباط السبل الكفيلة لتوسيع إسهام القرض الشعبي الجزائري –وكالة تقرت في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الوكالة ،واستجلاء الوسائل التي يمكن استخدمها لتطوير أساليب وصيغ التمويل التي تعرضها الوكالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،واستشراف آفاق جديدة للارتقاء بها ،في عصر لم يعد يسيرا فيه لبنوك متخلفة إداريا وتقنيا الصمود في حلبة الصراعات والمنافسات القوية للبنوك الأجنبية ،خاصة وأننا اليوم في عالم لا يعترف بالحدود والحواجز الحمائية للدول.ولتحقيق ذلك اعتمدنا على منهج دراسة حالة مستخدمين في ذلك مجموعة من الأدوات المنهجية المتمثلة في كل من :المقابلة ،الملاحظة ،والتحليل الإحصائي.

المبحث الأول : الطريقة و الأدوات

ضمن الدراسة المعروضة في هذا الفصل اتبعنا مقاربة مبنية على الدراسات التي شملها الفصل الأول ، من أجل بناء دراسة عملية ترتكز على أسئلة كمية و نوعية .

و لهذا تضمن هذا المبحث توضيحا لكيفية انجاز الدراسة في المطلب الأول و شرحا لجميع الأساليب المتبعة في تجميع المعلومات و تحليلها في المطلب الثاني .

المطلب الأول : طريقة الدراسة

الفرع الأول : اختيار مجتمع الدراسة : أجريت الدراسة في مصلحة القروض للقرض الشعبي الجزائري وكالة تقرت:

وهو عبارة عن مؤسسة اقتصادية تجارية ،وهو وكالة تابعة لمديرية استغلال (مجموعة غرداية) و هذه الأخيرة هي مجموعة تابعة للمديرية العامة بالجزائر التي مقرها الاجتماعي (2 بولفار العقيد عميروش الجزائر العاصمة) . أنشات المديرية العامة الجزائر في ديسمبر 1967 من أصل مؤسستين إحداهما مصرية و الأخرى فرنسية ،و قد أسست المديرية العامة للقرض الشعبي الجزائري برأس مال قدر بـ : 21.600.000.000 دج و الذي أصبح حاليا يقدر بـ: 29.300.000.000 دج.

وكالة القرض الشعبي الجزائري بتقرت تابعة لمجموعة الاستغلال غرداية و التي تضم 7 وكالات وهي كالتالي[1]: ورقلة، تقرت ،بريان ،الاغواط ،حاسي مسعود ،الجلفة ،غرداية.

انشات و كالة القرض الشعبي الجزائري بتقرت في سنة 1988 تحت الرقم الاستدلالي 167 و مقرها الأول كان في ساحة الحرية بتقرت و حاليا تم نقلها إلى ساحة هواري بومدين منذ مارس 2000 و ذلك للإستراتيجية الهامة ،و تشرف وكالة تقرت على عمل 13 مستخدما مقسمين على المصالح التالية[2]:

1- الإدارة وتنقسم إلى المدير و الأمانة:

-المدير :و هو المسئول الأول و الساهر على سير العمل بالوكالة بمساعدة نائبه و جميع عمال الوكالة لان كل عامل يكمل الاخر و كل قسم يكمل الآخر.

-الأمانة (السكرتارية) :و هي المصدر الأساسي الذي يؤدي إلى نجاح جميع المصالح الموجودة بالوكالة لان جميع أعمال الوكالة تعتمد أولا و أخيرا عليها إذن فهي مركز العمل.

[1] مصلحة المراقبة و الشؤون الادارية ، القرض الشعبي الجزائري

[2] مصلحة المراقبة و الشؤون الادارية ، القرض الشعبي الجزائري

2-مصلحة الصندوق :و تتكون من عدة موظفين:

-رئيس مصلحة الصندوق :ودوره الإشراف على المصلحة و مراقبة سير عملها ،كما يقوم بعمليات المقاصة.

-أمين الصندوق :و هو المكلف بكل العمليات الخاصة بتسليم و استلام النقود لعملاء البنك.

- أمين الشباك :و هذا الأخير يقوم بعمليات إدخال لكل الصكوك و الأوراق المالية جهاز الحاسوب لبرمجتها داخل الوحدة المركزية بنظام المعلوماتية المعمول به في البنك ،و ذلك من اجل زيادة أو نقصان الرصيد في الحسابات الجارية.

3-مصلحة المراقبة و الشؤون الإدارية :و يشرف عليها رئيس المصلحة و الذي يقوم بعمليات لجميع العمليات الإدارية و البنكية و يسهر على المعلومات المبرمجة و هذا بوجود دليل كتابي مثلا صك أو وصل أو سند

4-مصلحة العمليات الخارجية (التجارة الخارجية) :و يشرف عليها رئيس مصلحة العمليات الخارجية ،و هي تعمل تحت رقابة المدير.

5-مصلحة القروض :و يشرف عليها رئيس مصلحة القروض و المكلف بالدراسات و يعمل كذلك تحت رقابة المدير.

❖ **مهام بنك القرض الشعبي الجزائري:**

يحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي شهدته الساحة المصرفية المحلية و العالمية على بنك القرض الشعبي الجزائري أن يلعب دورا أكثر ديناميكية و أكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة و تدعيم مركزه التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة من جهة أخرى و بذلك أصبح لزاما على القائمين على البنك وضع إستراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفي.

و أمام كل هذه الأوضاع وجب على المسئولين إعادة النظر في أساليب التنظيم و تقنيات التسيير التي يتبعها البنك و العمل على ترقية منتجاته و خدماته المصرفية من اجل إرضاء الزبائن و الاستجابة لانشغالاتهم.

و وفقا للقوانين و القواعد المعمل بها في المجال المصرفي فان بنك القرض الشعبي الجزائري مكلف بالقيام بالمهام بالتالية:

1- معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض ،الصرف و الصندوق.

2- فتح حسابات لكل شخص طالب لها و استقبال الودائع.

3- تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض المشاركة في جميع الادخارات.

4- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي و القطاعات الأخرى.

5- تامين الترقيات الخاصة بمنح القروض و جلب الودائع.

6- تطوير الموارد و التعاملات المصرفية و كذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطوير المنتجات و الخدمات القائمة.

7- تنمية موارد و استخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار و الاستثمار.

8-تطوير شبكته و معاملاته النقدية و تطوير قدرات تحليل المخاطر ،تقسيم السوق المصرفية و التقرب أكثر من ذوي المهن الحرة ،التجار و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

9- الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي مع إعادة تنظيم القروض.[1]

الفرع الثاني : تحديد المتغيرات وقياسها و طريقة جمعها : دراستنا عبارة عن مجموع من المؤشرات و من أجل جمع المعلومات اتبعنا طريقة مبنية على :

- تشكيل نموذج الأسئلة انطلاقا من الدراسات السابقة
- وضع مخطط عمل للتربص يضم نوعية المعلومات المراد
- اجراء مقابلات مباشرة مع مسئولي البنك في مصلحة القروض من اجل فهم و تجميع المعلومات حول القروض و كيفية منحها و تسديدها ...
- استخراج المعلومات المالية المتعلقة بالقروض يمنحها البنك من :
- التقارير السنوية .
- الاحصائيات المجمعة
- الاطلاع على تقارير التربص التي أجريت في المصلحة .

الفرع الثالث : تلخيص المعطيات المتحصل عليها :

بعد القيام بجمع المعطيات قمنا بترتيبها و عرضها في جداول و حساب بعض النسب و استنتاج النتائج و الوصول غلى الأهداف المرجوة من البحث .

المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة :

- **الأدوات المستخدمة في الجمع :**

استعملنا في عملية جمع البيانات على الأدوات التالية :

[1] مصلحة المراقبة و الشؤون الادارية ، القرض الشعبي الجزائري

- ✓ **المقابلة :** تعتبر الأداة الأساسية في توجيه عملية البحث و هي عبارة عن جلسات مباشرة مع مسؤولي البنك و موظفي المصلحة .
- ✓ **الاطلاع الأرشيفي** : يكمن في الاطلاع على :
  - التقارير السنوية و الشهرية لمصلحة القروض و الاحصائيات
  - الكتب و البحوث و تقارير التربص التي أجريت بالمؤسسة .

المبحث الثاني : النتائج و المناقشة

المطلب الأول : النتائج

بعد القيام بعملية البحث و جمع المعلومات و تلخيصها توصلنا إلى النتائج التالية:

الفرع الأول : تركيب ملف قرض استثمار:

نجد في الملف الخاص بقرض الاستثمار مجموعة من الوثائق كذلك و هي كالتالي:

1- الوثائق القانونية و الإدارية:(انظر الملحق رقم 03)

1- توكيل للشركاء بموجبه تمنح صلاحيات التسيير و إدارة المشروع الاستثماري لشخص مؤهل.

2- نسخة من السجل التجاري مصادق عليها أو أي وثيقة مشابهة لها.

3- نسخة مصادق عليها لتصريح الاستثمار ممنوحة من طرف وكالة دعم و ترقية الاستثمار.

4- نسخة لرخصة الاستثمار بالنسبة للمؤسسات العمومية الاقتصادية.[1]

2- الوثائق المحاسبية و الضريبية: (انظر الملحق رقم 03)

1- الميزانية النهائية وجدول حسابات النتائج مع الملاحق للسنوات الأخيرة.

2-ميزانية جدول الحسابات التقديرية للخمس سنوات.

3- وثيقة ضريبية أو شبه ضريبية حالية لأقل من ثلاثة أشهر.[2]

3- الوثائق الاقتصادية و المالية: (انظر الملحق رقم 03)

1- دراسة تقنية اقتصادية للمشروع.

2- الفاتورة الشكلية أو العقود التجارية الحالية.

3- تقديم حالة وصفية و تنبؤية للأعمال المحققة.

[1] مصلحة القروض . القرض الشعبي الجزائري

[2] مصلحة القروض . القرض الشعبي الجزائري

4- إظهار النفقات المسجلة خلال هذا المشروع ،شرح تفصيلي تقديري لأعمال الهندسة المدنية و البيانات من طرف مكتب هندسة معمارية.[1]

4- الوثائق التقنية:[2] (انظر الملحق رقم 03)

1- رخصة البناء.

2- المخطط المعماري و أشكال الهياكل.

3- دراسة جيولوجية للموقع المتواجد فيه الاستثمار.

4- دراسة تحليلية لنوعية الاحتياطات و هذا بالنسبة للمشاريع الإنتاجية و مواد البناء.[3]

الفرع الثاني : إحصائيات للقروض الممنوحة من طرف البنك :

جدول رقم (2-01) يبين القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مباشرة :

(انظر الملحق رقم 02)

الوحدة ألف د ج

العام	2008	2009	2010	2011	2012
عدد القروض	10	6	9	6	7
قيمة القروض	554730	858800	1447853	1393250	2595821
نسبة زيادة عدد القروض	-	%40-	%10-	%40-	%30-
نسبة زيادة قيمة القروض	-	% 15.4	%26.4	%25.1	%46.7

من إعداد الطالب بناءا على المعلومات المقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري

نلاحظ من خلال الجدول أن القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في انخفاض متدبدب من حيث العدد ،و لكن يقابله ارتفاع مستمر من حيث القيمة ،حيث كانت سنة 2008 هي الأعلى من حيث عدد القروض الممنوحة حيث بلغت 10 قروض ، ولكم هي الأقل من حيث القيمة في نفس الوقت و ذلك و ذلك لتوجه المؤسسات إلى البنك نحو البنك مباشرة دون اللجوء إلى أي وكالة ، وبالتالي قبول كل الضغوطات و

[1] مصلحة القروض . القرض الشعبي الجزائري

[3] مصلحة القروض القرض الشعبي الجزائري

الشروط القاسية لأنه لا يوجد أمامها مجال آخر تلجأ إليه من غير البنوك ، و من جهة البنك يبقى متحفظ في منح القروض بقيم مرتفعة لتجنب المخاطرة و المجازفة من عدم التسديد .

و كانت أعلى قيمة للقروض في سنة 2012 بقيمة 2595821 ألف دج بارتفاع يقدر ب 46.7 % رغم انخفاض عددها حيث بلغت 07 قروض فقط أي -30 %، ذلك يرجع لتعدد المعاملات مع البنك و كسب ثقة البنك في الزبون في تسديد القرض .

جدول رقم (2-2 0) يبين القروض الممنوحة للمؤسسات عن طريقANSEJ وكالة تشغيل الشباب

(انظر الملحق رقم 02)

الوحدة ألف د ج

العام	2008	2009	2010	2011	2012
عدد القروض	**0**	**9**	**21**	**20**	**49**
قيمة القرض	**0**	**18829**	**48169**	**47601**	**126438**
نسبة زيادة عدد القروض	**-**	**-**	**% 23.33**	**% 22.22**	**% 54.4**
نسبة زيادة قيمة القروض	**-**	**-**	**% 25.58**	**% 25.28**	**% 67.15**

من إعداد الطالب بناءا على المعلومات المقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري

نلاحظ من معطيات الجدول أن عدد المؤسسات المستفيدة من القروض من البنك عن طريق وكالة تشغيل الشباب في ارتفاع مستمر من حيث العدد و القيمة وهذا ابتداء من سنة 2009 حيث كان عدد القروض الممنوحة 09 قروض بإجمالي قيمة 18829 ألف دج، مع انعدامها في 2008 ،كان ذلك لتوجه سياسة الدولة إلى تشجيع تشغيل الشباب و القضاء على البطالة ، وكذلك للامتيازات الجديدة الممنوحة في اطار الوكالة خلال سنة 2009، من تخفيض في معدل الفائدة إلى 01% ،و تخفيض في نسبة المساهمة الشخصية من 05% إلى 01% بالنسبة للاستثمارات التي لا تتجاوز 05 ملايين دج ، و من 10% إلى 02% بالنسبة للاستثمارات التي تصل 10 ملايين دج ، و الغاء الرهن من أجل الحصول على القروض ، وكذلك تمديد مدة استرجاع القروض إلى 08 سنوات بدلا من 05 سنوات ابتداء من سنة 2011 ، حيث يظهر ذلك جليا في سنة 2012 حيث بلغت عدد القروض الممنوحة في إطار الوكالة إلى 49 قرض أي ما نسبته 54.44% و قيمتها الاجمالية 126438 ألف دج ما نسبته 67.1 %

جدول رقم (2-03) يبين القروض الممنوحة للمؤسسات عن طريقCNAC الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (انظر الملحق رقم 02)

الوحدة ألف د ج

العام	2008	2009	2010	2011	2012
عدد المؤسسات	0	0	0	6	13
قيمة القرض	0	0	0	26766	52285
نسبة زيادة عدد القروض	-	-	-	-	% 21.66
نسبة زيادة قيمة القروض	-	-	-	-	% 19.53

من إعداد الطالب بناءا على المعلومات المقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري

نلاحظ من المعطيات الممثلة أمامنا أن القروض الممنوحة من طرف البنك عن طريق CNAC بدأت في عام 2011 ب 06 قروض وقيمة اجمالية قدرت ب : 26766 ألف دج و ارتفعت في السنة الموالية من حيث العدد و القيمة إلى حوالي الضعف فبلغت 13 قرض وقيمة 52285 ألف دج و ذلك نظرا للامتيازات المقدمة من طرف الوكالة ، و تماشيا مع البرنامج الجديد 2009-2014 الذي يهدف لإنشاء 20 ألف مؤسسة.

جدول رقم (2-04) يبين القروض الممنوحة للمؤسسات عن طريقANGEM الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (انظر الملحق رقم 02)

الوحدة ألف د ج

العام	2008	2009	2010	2011	2012
عدد المؤسسات	0	0	0	1	0
قيمة القرض	0	0	0	555	0

من إعداد الطالب بناءا على المعلومات المقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري

هنا القرض الوحيد الممنوح من طرف البنك في اطار وكالة ANGEM عام 20011 بقيمة 555 ألف دج، وهذا لضعف الامتيازات في هذه الوكالة و نقص توجه العملاء لهذه الوكالة لتدني سقف التمويل حيث لا يتجاوز 01 مليون دج .

جدول رقم (2-05) يبين عدد طلبات القروض المرفوضة من طرف البنك : (انظر الملحق رقم 02)

ألف دج

العام	2008	2009	2010	2011	2012
مجموع عدد القروض المطلوبة	14	15	32	36	130
عدد الطلبات المرفوضة	0	0	2	0	61
نسبة الطلبات المرفوضة	0	0	% 16	0	% 21.31

من إعداد الطالب بناءا على المعلومات المقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري

نلاحظ أن البنك قد قام برفض طلبات للقروض في سنتين هما 2010-2012 حيث أن اكثر الطلبات كانت في سنة 2012 و كان ذلك في اطار وكالة دعم و تشغيل الشباب فكانت 61 طلب مرفوض من أصل 130 طلب أي ما نسبته 21.31 % من الطلبات المقدمة ،وفي سنة 2010 كان عدد الطلبات المرفوضة 02 من أصل 36 طلب أي ما نسبته 16 % من الطلبات المقدمة في تلك السنة .

وكانت أسباب رفض البنك للقروض نقص في تقديم الوثائق اللازمة أو

أما في باقي السنوات فكانت نسبة القبول 100 % من طلبات القروض .

الفرع الثالث : تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

جدول رقم (2-06) يبين حركية المؤسسات ص و م لسنة 2009 في ولاية ورقلة : (انظر الملحق رقم 01)

عدد المؤسسات ص و م لسنة 2008	حركية المؤسسات لسنة 2009				عدد المؤسسات ص و م لسنة 2009
	انشاء	الشطب	اعادة انشاء	التطور	
4879	631	48	25	608	5487
نسبة حركية المؤسسات	% 0.129	% 0.009	% 0.005	% 0.124	% 1.124

المصدر : وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار

نلاحظ من خلال الجدول أن حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المنطقة خلال سنة 2009 نشطة نوعا ما ،فتم انشاء 61 مؤسسة أي ما نسبته 0.129 % من عدد المؤسسات في سنة 2008 و اعادة انشاء 25 مؤسسة أي 0.005 % من اجمالي المؤسسات في سنة 2008 و يقابله شطب 48 مؤسسة أي ما يعادل 0.009 % من اجمالي المؤسسات في سنة 2008 .

وهذا ما يعبر على التطور الحاصل في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال سنة 2009 و المقدر ب: 608 مؤسسة ليصبح اجمالي المؤسسات 5487 مؤسسة بعد ما كانت 4879 ن أي قدر التطور ب %0.124

جدول رقم (2–07) يبين حركية المؤسسات ص و م لسنة 2010 في ولاية ورقلة :

(انظر الملحق رقم 01)

عدد المؤسسات ص و م لسنة 2009	حركية المؤسسات لسنة 2010				عدد المؤسسات ص و م لسنة 2010
	انشاء	الشطب	اعادة انشاء	التطور	
5487	592	92	33	533	6020
نسبة حركية المؤسسات	% 0.107	% 0.016	% 0.006	% 0.097	% 1.097

المصدر : وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار

نلاحظ من خلال الجدول أن حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المنطقة خلال سنة 2010 نشطة نوعا ما ،فتم انشاء 592 مؤسسة أي ما نسبته 0.107 % من عدد المؤسسات في سنة 2009 و اعادة انشاء 33 مؤسسة أي 0.006% من اجمالي المؤسسات في سنة 2009 و يقابله شطب 92 مؤسسة أي ما يعادل 0.016 % من اجمالي المؤسسات في سنة 2009 .

وهذا ما يعبر على التطور الحاصل في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال سنة 2010 و المقدر ب: 533 مؤسسة ليصبح اجمالي المؤسسات 6020 مؤسسة بعد ما كانت 5487 مؤسسة أي قدر التطور ب %0.097

جدول رقم (2–08) يبين حركية المؤسسات ص و م لسنة 2011 في ولاية ورقلة :

(انظر الملحق رقم 01)

عدد المؤسسات ص و م لسنة 2010	حركية المؤسسات لسنة 2011				عدد المؤسسات ص و م لسنة 2011
	انشاء	الشطب	اعادة انشاء	التطور	
6020	571	93	51	529	6549
نسبة حركية المؤسسات	% 0.094	%0.015	% 0.008	% 0.087	% 1.087

المصدر : وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار

نلاحظ من خلال الجدول أن حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المنطقة خلال سنة 2011 نشطة نوعا ما ،فتم انشاء 571 مؤسسة أي ما نسبته 0.094 % من عدد المؤسسات في سنة 2010 و اعادة انشاء 51 مؤسسة أي 0.008% من اجمالي المؤسسات في سنة 2010 و يقابله شطب 93 مؤسسة أي ما يعادل 0.015 % من اجمالي المؤسسات في سنة 2010 .

وهذا ما يعبر على التطور الحاصل في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال سنة 2011 و المقدر ب: 529 مؤسسة ليصبح اجمالي المؤسسات 6549 مؤسسة بعد ما كانت 6020 مؤسسة أي قدر التطور ب 0.087%

جدول رقم (2–09) يبين حركية المؤسسات ص و م لسنة 2012 في ولاية ورقلة :

(انظر الملحق رقم 01)

عدد المؤسسات ص و م لسنة 2011	حركية المؤسسات لسنة 2012				عدد المؤسسات ص و م لسنة 2012
	انشاء	الشطب	اعادة انشاء	التطور	
6549	528	98	48	478	7027
نسبة حركية المؤسسات	0.080	0.014	0.007	0.072	1.072

المصدر : وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار

نلاحظ من خلال الجدول أن حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المنطقة خلال سنة 2012 نشطة نوعا ما ،فتم انشاء 528 مؤسسة أي ما نسبته 0.080 % من عدد المؤسسات في سنة 2011 و اعادة انشاء 48 مؤسسة أي 0.007 % من اجمالي المؤسسات في سنة 2011 و يقابله شطب 98 مؤسسة أي ما يعادل 0.014 % من اجمالي المؤسسات في سنة 2011 .

وهذا ما يعبر على التطور الحاصل في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال سنة 2012 و المقدر ب: 478 مؤسسة ليصيح اجمالي المؤسسات 7027 مؤسسة بعد ما كانت 6549 مؤسسة أي قدر التطور ب %0.072

الفرع الثالث : نسب تمويل البنك للمؤسسات ص و م

جدول رقم (2-10) يبين نسب تمويل البنك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كل سنة

الوحدة مليون د ج

العام	2008	2009	2010	2011	2012
عدد المؤسسات في المنطقة	**4879**	**5487**	**6020**	**6549**	**7027**
عدد المؤسسات الممولة	**10**	**15**	**30**	**33**	**69**
نسبة المؤسسات الممولة	**% 0.20**	**%0.27**	**%0.49**	**%0.50**	**% 0.98**

من إعداد الطالب بناءا على المعلومات المقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري

نلاحظ أن نسب مساهمة البنك CPA في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تزايد مستمر في ولاية ورقلة لكن هذه المساهمة محتشمة جدا حتى أنها لا تزيد عن 1 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية ورقلة وهذا التزايد في العدد و القيمة فبدأت ب 10 مؤسسات في 2008 أي ما نسبته 0.20 % من مجموع المؤسسات الممولة من طرف البنك حتى 2012 يصل إلى 69 مؤسسة ممولة من طرف البنك أي ما نسبته 0.98 % .

جدول رقم (2–11) يبين نسب مساهمة تمويل كل وكالة من اجمالي القروض الممنوحة من طرف البنك

الوحدة مليون دج

العام	2008	2009	2010	2011	2012
عدد المؤسسات الممولة	**10**	**15**	**30**	**33**	**69**
تمويل مباشر للمؤسسات	**% 100**	**% 40**	**% 30**	**18.19 %**	**% 10.15**
ANSEEJ	**0**	**% 60**	**% 70**	**% 60.60**	**% 71.01**
CNAC	**0**	**0**	**0**	**% 18.18**	**% 18.84**
ANGEM	**0**	**0**	**0**	**% 03.03**	**0**

من إعداد الطالب بناءا على المعلومات المقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري

نلاحظ أن المساهمة في 2008 كانت مباشرة إلى المؤسسات دون أي وكالة حيث كان عدد القروض الممنوحة 10 من طرف الوكالة أما في السنة الموالية فانخفض عدد القروض الموجهة إلى المؤسسات مباشرة ،حيث ظهرت المساهمة عن طريق وكالة ANSEJ حيث كانت دائما أعلى نسبة حيث أنها لا تقل على 60 % و تليها وكالة CNAC التي كانت مساهمتها في السنتين 2011–2012 و لم تتجاوز 19 % ثم وكالة ANGEM التي كان لها الظهور الوحيد و الرمزي في سنة 2011 فقط .

المطلب الثاني : المناقشة :

الفرع الأول : التفسير :

من خلال النتائج المتحصل عليها نجد أن :

تراجع عدد القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مباشرة لأن معظم المؤسسات توجهت إلى الوكالات للاستفادة من المزايا الممنوحة في اطار هذه الوكالات من تخفيض في معدل الفائدة و زيادة في مدة استرجاع القرض مع تأجيل دفع القسط الأول من القرض إلى السنة الثانية و تخفيض لنسبة المساهمة الشخصية للمشروع و معظم المؤسسات المستفيدة من التمويل المباشر هي مؤسسات صناعية (صناعة الآجر ...) لأن هذا النشاط مضمون الربحية و لا وجود لمخاطرة في تمويل مثل هذا النشاط زيادة على ذلك كان هذا التمويل لمرحلة التوسع لأن هذه المؤسسات أصبحت من العملاء الأوفياء للبنك من جراء التعاملات الكثيرة مع البنك ، بينما يظهر

تزايد كبير في عدد القروض الممنوحة في اطار وكالة ANSEJ ابتداء من 2009 ، حيث كانت مساهمة الوكالة لا تقل عن 60% من اجمالي المؤسسات الممولة حيث كانت لديها المساهمة الأكبر ،و هذا اتباعا لسياسة الدولة في هذه الآونة من تشجيع انشاء مؤسسات القطاع الخاص و القضاء على البطالة و تشغيل الشباب للزيادة في الدخل القومي و الفردي ،وأيضا لمنح الوكالة امتيازات عديدة من تخفيض لمعدل الفائدة حتى 01% . وتمديد مدة استرجاع القروض من 05 سنوات إلى 08 سنوات ابتداء من 2011 ،و اعفاءات ضريبية و جمركية . إلا أنه يوجد رفض لبعض طلبات التمويل في اطار الوكالة لأسباب ادارية أو تقنية أو اقتصادية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

- نقص في الوثائق .
- عدم كفاية الوثائق التقنية .
- عدم ثقة البنك في مردودية المشروع و تجنب المخاطرة .
- التقليل من التوجه لنشاط معين

أما مساهمة البنك في إطار وكالة CNAC بدأت في 2011 ب 06 مؤسسات ممولة في اطار الوكالة و ارفعت في السنة الموالية إلى 13 مؤسسة ،وهذا مساهمة للبنك في تحقيق اهداف البرنامج الجديد 2009-2014 و هو انشاء 20 ألف مؤسسة لهذا نرى منح القروض في ارتفاع مستمر .و كانت تجربة البنك في وكالة ANGEMالتجربة المحتشمة حيث منحة قرض وحيد سنة 2011 وهذا لعدم تلقي طلبات في اطار هذه الوكالة .

و يظهر لنا تزايد عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنشاة و المعاد انشائها و يقابله كذلك تزايد في عدد المؤسسات المشطوبة لأن المؤسسات المنشأة لا تزال تحتاج للمتابعة و المرافقة و التوجيه لنقص خبرة مسيريها و محدودية الموارد لأن دور البنك و الوكالات لا ينتهي عند منح القرض بل يتعدى للتوجيه و التأطير من اجل ضمان حقوقه بالدرجة الأولى و نجاح المشاريع الممولة بالدرجة الثانية . وتظهر نسبة تمويل المؤسسات من طرف القرض الشعبي في تزايد طفيف إذ لا يتعدى 01% من اجمالى المؤسسات الناشطة في المنطقة وذلك لعدم المجازفة و تحمل المخاطر وتطبيقا لسياسة البنك المركزي (نقص المرونة ، مركزية القرارات) .

الفرع الثاني : ربط النتائج بالفرضيات :

نستنتج مما سبق أن البنك يقوم بالتمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بطريقتين هما :

الطريقة المباشرة : أي أن المؤسسة تتقدم بطلب للبنك دون أي وسيط فيها البنك يطلب عدة ضمانات و يفرض معدل فائدة عالي يتراوح بين 5.25 % حتى 7.75 % سنويا لمدة 05 سنوات ولا يعطي اي امتيازات و لا يراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على غرار المؤسسات الكبيرة .

الطريقة الغير مباشرة (عن طريق وكالات الدعم) : حيث يتلقى البنك طلب قرض عن طريق أحد الوكالات الداعمة ثم يقوم بدراسة الملف و اتخاذ قرار التمويل حيث يمنح عدة امتيازات و اعفاءات و تخفيضات لهذه المؤسسات و تعتبر الوكالة الضمان الوحيد للبنك حيث لا تفرض أي ضمانات غلى هذه المؤسسات .

و بالتالي نقبل الفرضية الأولى أن البنوك تعمل على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خاصة المنشأة حديثا و لكن في اطار الوكالات الداعمة فقط و لا تتحمل المخاطرة في تمويلها مباشرة .

يساهم بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة تقرت في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة ضعيفة و لكن هي في تطور مستمر و هذا ما يثبت الفرضية الثانية .

الفرع الثالث : الاستنتاجات :

1. لا يعرض البنك صيغ تمويل موجهة خصيصا لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث تأخذ بعين الاعتبار احتياجات هذه المؤسسات للتمويل و محدودية مصادرها
2. لا يتحمل البنك المخاطرة في منح القروض ، حيث يفضل تمويل المشاريع المضمونة الربحية و المردودية
3. لا يقدم القرض الشعبي الجزائري تسهيلات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خارج اطار وكالات الدعم .
4. يقتصر دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في منح القروض فقط .
5. تبقى علاقة البنك بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة علاقة مدين و دائن فقط
6. لا يقدم البنك الارشادات و التوجيهات إلى المؤسسات المنشاة حديثا .
7. يتحفظ البنك في منح القروض خارج وكالات الدعم .
8. تبقى مساهمة البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضعيفة و لكن يوجد هناك تحسن طفيف في منح القروض رغم أن البنك من الناحية النظرية هو البنك المتخصص في تمويل هذا النوع من المؤسسات .
9. يبقى البنك مسيَّر في اعطاء القروض من طرف البنك الجهوي و لا يستطيع اعطاء القروض بدون الرجوع له .

10. تساهم وكالات الدعم في حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التمويل اللازم مساهمة ضعيفة و لكن يظهر تطور دورها من سنة إلى أخرى في دراسة احتياجات هذا النوع من المؤسسة و محاولة تكييفها مع البيئة الخارجية التي تنشط فيها .
11. تلعب وكالة دعم و تشغيل الشباب الدور الرئيسي من بين الوكالات الأخرى لتوفرها على امتيازات كبيرة

الفرع الرابع : الحلول :

و من هذه النتائج نقترح على البنك الحلول الآتية :

1. تطبيق صيغ تمويل جديدة ملائمة لخصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ظروفها و بيئتها .
2. تطبيق صيغ تمويل اسلامية كالمشاركة بأنواعها لأن الكثير من أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا يحبذون التعامل مع البنوك بالصيغ الربوية و هذا حسب عرف المنطقة .
3. طلب الضمانات من أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب ظروف و مجال كل مؤسسة الذي تنشط فيه .
4. تطبيق اللامركزية في اتخاذ القرارات في منح التمويل من عدمه مع رفع سقف القروض الممنوحة المسموح به بما يتماشى مع متطلبات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
5. انشاء مصلحة في البنك تختص بدراسة السوق و البيئة الخارجية لمعرفة اهم المجالات الخصبة للاستثمار في المنطقة و عرضها على المستثمرين .
6. تعاون البنوك على تقديم القروض لهذه المؤسسات حتى لا يتعرض بنك معين فقط للمخاطر عن طريق إقامة محفظة مالية مشتركة لتمويل هذه المؤسسات.

خلاصة الفصل :

في هذا الفصل حاولنا إظهار الواقع الميداني للعلاقة التمويلية التي تربط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالقرض الشعبي المتواجد في تقرت فتبين أن هناك فعلا مشاكل تواجه تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تحليل واقع هاته العلاقة بينها و بين البنك ، فهي تمثل علاقة إدارية مجردة بين مقرض و مقترض تتولد عنها تعاملات تجعل من الصعوبة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحصول على التمويل اللازم و بالشروط المناسبة لخصوصيتها كمؤسسات حديثة النشأة فكل من مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و البنك كان سببا في ظهور هذه الصعوبات و تفاقمها .

رغم تخطي بعضها و ذلك بظهور الوكالات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دراسة محيطها المالي و محاولة إيجاد فرص و تفعيلها من اجل استغلالها و اغتنامها من طرف هذا النوع من المؤسسات لضمان استمرارها و نموها .

قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنــوان الجــدول	الصفحة
الجدول رقم 2– 01	القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مباشرة	24
الجدول رقم2– 02	القروض الممنوحة للمؤسسات عن طريقANSEJ	25
الجدول رقم 2–03	القروض الممنوحة للمؤسسات عن طريقCNAC	26
الجدول رقم 2–04	القروض الممنوحة للمؤسسات عن طريقANGEM	26
الجدول رقم 2–05	عدد طلبات القروض المرفوضة من طرف البنك	27
الجدول رقم2– 06	حركية المؤسسات ص و م لسنة 2009 في ولاية ورقلة	27
الجدول رقم 2–07	حركية المؤسسات ص و م لسنة 2010 في ولاية ورقلة	28
الجدول رقم 2–08	حركية المؤسسات ص و م لسنة 2011 في ولاية ورقلة	29
الجدول رقم 2–09	حركية المؤسسات ص و م لسنة 2012 في ولاية ورقلة	29
الجدول رقم 2–10	نسب تمويل البنك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كل سنة	30
الجدول رقم 2–11	نسب مساهمة تمويل كل وكالة من اجمالي القروض الممنوحة من طرف البنك	31

الخاتمة :

إن المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة و الصغيرة و المتوسطة بصفة خاصة تجاوزت الكثير من الصعوبات خاصة التمويلية منها في الدول المتقدمة بفضل الابتكار و استخدام تقنيات حديثة بما يمكنها من التحكم في المخاطر و التكاليف ومن ثم خدمة القطاع .لكن مثيلاتها في دول الجنوب عامة و الجزائر خاصة لازالت تتخبط و تواجه الكثير من الصعوبات من أبرزها مشكلة التمويل التي أصبحت الشبح و الحاجز الذي يعيق تطورها في بدءا من مرحلة الإنشاء إلى التوسع .

هذا ما يدفع بهذه المؤسسات إلى البحث عن تمويل خارجي وتأتي المصارف والمؤسسات المالية على رأس هذه المصادر ولا أحد يشك اليوم في أن دور البنوك يجب أن يتماشى مع فكرة التنمية الاقتصادية وأنه المعبر فعلا عن مدى تقدم أي نظام اقتصادي أو تقهقره،

فعلى النظام المصرفي الجزائري أن يقضي على الجمود ،وأن يتوجه نحو المشاركة الفعلية في الحياة الاقتصادية بتدعيم التعاون الاستثماري ،وفضلا عن ذلك تقوم البنوك بتقديم الاستشارة الملائمة والتمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى يتسنى لهذه الأخيرة أن تواجه اقتصاد السوق وتساهم في تطوير الاقتصاد الوطني.

و في هذا السياق قمنا بطرح الاشكال التالي : **ما مدى مساهمة القروض البنكية في حل مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟**

وبعد الدراسة النظرية فقد توصلنا إلى أن مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كثيرة و متنوعة و لكن تبقى معها بعض المشاكل و المعوقات التي تعيق نمو هذه المؤسسات ،هذا ما يجعلها تلجأ إلى الهيئات الداعمة لمواجهة هذه المشاكل و العواقب فتقوم بدورها هذه الأخيرة بتخفيف العبء عليها اما تعرضه من خدمات فيما يتماشى و خصوصيات هذه المؤسسات بعد دراستها لهذه المشاكل.

و بعد الدراسة التطبيقية توصلنا إلى أن :

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلجأ للبنوك لسد احتياجاتها المالية فتعمد هذه الأخيرة إلى منحها للقروض لسد حاجتها ولكن تضع قيود و بنود لا تتماشى مع خصوصيات هذه المؤسسات من ضمانات و أسعار فائدة مرتفعة و مدة استرجاع قصيرة فتبقى هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتخبط في المشاكل التمويلية و لا تستطيع التخلص منها و لا تحقيق أهدافها الفردية من ثروات و لا الأهداف الوطنية من انعاش للاقتصاد ،فيظهر هنا دور الهيئات الداعمة في تكييف المناخ الاقتصادي للنهوض بهذا القطاع و انعاشه ،فهذه الهيئات هي أدرى بخصوصيات هذا النوع من المؤسسات لأنها منشأة أصلا لخدمته و بعد دراسة بيئتها الداخلية و الخارجية .

و يظهر تحسن دور هذه الهيئات في تخفيف المشاكل التمويلية لهذا النوع من المؤسسات في زيادة عددها من سنة إلى أخرى .لتسهيل حصولها على التمويل و الامتيازات التمويلية الأخرى ،هذا دليل على تطور هذه الوكالات و مواكبتها للتغيرات الحاصلة في الساحة الاقتصادية والتطور التدريجي لها .

و لكن يبقى دور البك جامدا اتجاه هذه التغيرات الحاصلة لأنه مازال في تحفظ كبير في منح القروض لهذه المؤسسات خارج الوكالات الداعمة و هذا ما اقرته الدراسات السابقة .

و بالتالي **نقبل الفرضية الأولى و التي تقول** :أنه تعمل البنوك على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خاصة المنشاة حديثا لكن ذلك في اطار وكالات الدعم المنشاة من طرف الدولة ، حيث هذه الأخيرة تمنح امتيازات تتماشى نوعا ما مع احتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا واضح في دراستنا لأنها تزيل العوائق و العقبات أمام هذا النوع من المؤسسات بإعفائها من الضمانات للبنوك وبعض الضرائب في أول انطلاقها و تخفيضات في معدلات الفائدة حتى 0 % في سنة 2013 .

و نقبل الفرضية الثانية التي تقول :بنك القرض الشعبي الجزائري يساهم في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اسهاما متواضعا و لكنه في تحسن مستمر جراء التطورات الحاصلة في المحيط المالي لهذه المؤسسات من وكالات دعم و تشريعات و قوانين من شأنها أن تنمي هذا القطاع .

التوصيات :

و نوصي :

1. تطبيق صيغ التمويل الاسلامية في التمويل .
2. اعطاء استقلالية البنوك التجارية من البنك المركزي و الجهوي
3. المرونة في اتخاذ قرارات التمويل و مراعاة حال و ظروف كل مؤسسة طالبة للقرض
4. اعطاء توجيهات و نصائح للشباب المقبل على انشاء المشاريع
5. انعاش قطاع الفلاحة في المنطقة و منح امتيازات لطالبي القروض الموجهة لهذا الميدان

آفاق البحث :

- لقد كانت هذه الدراسة في القرض الشعبي الجزائري و يمكن اسقاطها على البنوك الأخرى
- يمكن مقارنة مساهمة عدة بنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- المفاضلة بين مصادر التمويل الأخرى
- فعالية التمويل الاسلامي في حل مشكل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ورقلة	46
02	جدول التمويلات المقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة تقرت	47
03	دليل تكوين ملف الإستثمار	48

المراجع :

I. الكتب :

1- حسين بلعجوز ، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الاسلامية و البنوك الكلاسيكية دراسة مقارنة ،مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ، 2009 .

2- رابح خوني ، رقية حساني ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلاتها ، إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع ، مصر ، الطبعة الأولى 2008 .

3- رابح خوني ، رقية حساني ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها ، الطبعة الأولى ، مصر ، 2008 .

4- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1992.

5- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001

6- عاطف وليم أندراوس، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات دار الفكر الجامعي 2008.

7- محمد الصيرفي، إقتصاديات المشروعات، مؤسسة حورس الدولية الإسكندرية 2005.

II. الرسائل و المدكرات :

a) أطروحة دكتوراه :

8- يوسف قريشي ، سياسة التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2005 .

b) رسائل الماجستير:

9- فوزية حفيف ، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2009.

10- عواطف محسن ، رسالة ماجستير بعنوان إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2008

c) مذكرات الماستر :

11- حنان سلاوتي. تقييم سياسة التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر . دراسة حالة البنك الوطني الجزائري – وكالة ورقلة- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية تخصص بنوك و مالية.

III. المداخلات :

12- حداد مناور ، دور البنوك و المؤسسات المالية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (إضاءات من تجربة الجزائر و الأردن) ، مداخلة في الملتقى الدولي : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ،أفريل 2006.

13- سمير سحنون ، بونوة شعيب، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 17-18 أفريل 2006.

IV. الجرائد و المنشورات الحكومية :

14- الجريدة الرسمية: العدد 64، المرسوم التشريعي رقم 93- 12 المؤرخ في05 أكتوبر سنة 1993 المادة 17- 37 .

15- الجريدة الرسمية العدد 47 المنشورة في 22 أوت 2001 المادة 11

16- الجريدة الرسمية العدد 42، المرسوم التنفيذي رقم 2000- 190، المؤرخ في 11 جويلية 2000، الصادر في 16 جويلية 2000 ص06- 14 المادة 02- 03.

17- وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية، مشروع قانون تمهيدي توجيهي حول ترقية المؤسس PME جوان2001.

18- منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات أوت 2002.

V. مواقع الانترنت:

19- www.cnac.dz

20- www.angem.dz

21- www.ansej.dz

22- www.cpa.dz

VI. الكتب الأجنبية :

1. SIMON, PHILIPPE, Le financement des entreprises, édition DALLOZ, Paris, 1967,
2. A .BENHLIMA, pratique des techniques bancaires, éditions DAHLEB, ALGER, 1997,